

## هيئة تنظيم الاتصالات

### قرار

رقم ٢٠١١ / ١٤٣

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٠٠٧/٨١

بتحديد رسوم أرقام الاتصالات

استنادا إلى قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ ،  
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الاتصالات الصادرة بالقرار رقم ٢٠٠٨/١٤٤ ،  
وإلى القرار رقم ٢٠٠٧/٨١ بتحديد رسوم أرقام الاتصالات ،  
وإلى موافقة الهيئة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٥/٣١ م ،  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

### تقرر

#### المادة الأولى

يستبدل بنصوص البندين رقمي (١ و ٤) من المادة (١) ، والمادة (٧) من القرار  
رقم ٢٠٠٧/٨١ المشار إليه النصوص الآتية :

#### البند (١)

أرقام الاتصالات العامة : تتكون من ثمانية أرقام جغرافية وغير جغرافية .

#### البند (٤)

الأرقام الخاصة : أرقام الاتصالات العامة غير الجغرافية وتشمل الأرقام  
المناسية والذهبية والفضية .

#### المادة (٧)

يحظر الاتجار بالأرقام الخاصة أو التنازل عنها ، واستثناء من ذلك يجوز التنازل عن  
الأرقام المشار إليها بعد سداد رسم للهيئة مقداره (٢٠) عشرون ريالاً عمانياً في الحالات  
وبالشروط الآتية :

أ - بين الأزواج أو الأقارب من الدرجة الأولى شريطة إثبات علاقة الزوجية أو درجة القرابة .

ب- بين وحدات الجهاز الإداري للدولة أو الشركات المملوك رأس مالها بالكامل للحكومة وبين موظفيها أو العاملين بها .

ج - من شركات الفئة الأولى فما فوقها ، حسب تصنيف غرفة تجارة وصناعة عمان ، إلى أحد العاملين بها ، الذين تنتهي خدماتهم ، شريطة إثبات انتهاء الخدمة .

د - من شركات الفئة الأولى فما فوقها ، حسب تصنيف غرفة تجارة وصناعة عمان ، إلى أحد العاملين بها في حال استحقاق العامل بدل هاتف أو ما يقابله ، شريطة إثبات استحقاقه للبدل أو المقابل المذكور .

ويجوز للعاملين المذكورين التنازل عن أرقامهم الخاصة للشركات التي يعملون بها شريطة إثبات وقف صرف البدل أو المقابل المذكور لهم .

### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٣ من صفر ١٤٣٣ هـ

الموافق : ٢٨ من ديسمبر ٢٠١١ م

محمد بن حمد الرمحي

رئيس مجلس الإدارة